

نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه في الرقابة والمحافظة على المال العام

«المحاسبة»: توفير مؤشرات موضوعية حول أدائنا تسهم برفع فاعلية تقاريرنا الرقابية



ديوان المحاسبة يؤكد على ضرورة توثيق القيمة المضافة للجهات المشمولة برقابته

أكد ديوان المحاسبة امس أهمية توفير مؤشرات موضوعية حول أدائه بغية رفع قيمة وفاعلية تقاريره الرقابية وتعزيز ثقة كل الجهات المستفيدة منها.

وذكر (المحاسبة) في بيان صحفي أنه نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه في الرقابة والمحافظة على المال العام والمساهمة في رفع كفاءة الأداء لدى الجهات المشمولة برقابته من خلال ما يمارسه من أعمال رقابية وما تسفر عنه من ملاحظات وتوصيات واستجابة تلك الجهات في هذا الشأن فقد ارتأت: «ضرورة توثيق القيمة المضافة الناشئة عن استجابة الجهات المشمولة برقابته لما سبق وإن أبداه في تقاريره من ملاحظات وتوصيات سواء كان هذا التأثير يمكن قياسه ماليا أم يقتصر فقط على تحقيق منفعة يصعب قياسها أو أنها غير قابلة للقياس مثل تحقيق تحسين ملحوظ في مجالات المساءلة والشفافية والحوكمة أو في الأداء المؤسسي أو في تقديم الخدمات».

وأشار إلى أهمية قياس التأثيرات المالية وغير المالية كقيمة مضافة من خلال عرض الملاحظات بشكل واضح وقابل للقياس حتى تصبح مخرجاته الرقابية قابلة للقياس بصورة أسهل عبر مؤشرات موضوعية يتم عرضها في شكل إحصائيات أو نماذج فضلا عن زيادة ثقة الأطراف ذات العلاقة والرأي العام بدوره ومخرجاته وتحسين العلاقة معهم.

وفيما يتعلق بالتأثيرات المالية لتقريره قال (المحاسبة) إنها تتمثل في تحقيق منفعة عامة قابلة للقياس مثل خفض التكاليف أو زيادة الإيرادات أو تحسين مبالغ صرفت من دون وجه حق.

ويخصص التأثيرات غير المالية أوضح أنها تتمثل في تحقيق منفعة عامة غير قابلة للقياس أو يصعب قياسها رغم استيفائها بمبادئ قياس التأثيرات المالية والرقابية ومعززة بأدلة الإثبات وتمثل منافع رقابية أخرى تنتج عن تحسين إجراءات أو تطوير أداء عمل الجهة.

والإدارات العامة وكذلك النشاط التشغيلي للمشركات. وأوضح (المحاسبة) أن التقارير المتجزة خلال الفترة من 1 أبريل 2016 وحتى 31 مارس 2017 والمقدمة إلى مجلس الأمة بناء على تكليف منه بلغت أربعة تقارير بشأن التقارير المتجزة في الفترة من 1 أبريل 2016 وحتى 31 مارس 2017 بناء على طلب لجنتي (المزايا) والحساب الختامي) وحماية الأموال العامة) بمجلس الأمة أصدر ديوان المحاسبة 15 تقريرا وأضاف ديوان المحاسبة أنه أصدر تقريرين في الفترة من 1 أبريل 2016 وحتى 31 مارس 2017 بناء على طلب مجلس الأمة باستطلاع الرأي في عدد من مشروعات القوانين المزمع عرضها على المجلس وهي على النحو التالي: - مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة لدبنة الحزير وجيزة بوبيان وميناء مبارك الكبير.

- تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وذكر ديوان المحاسبة أنه أصدر تقريرا واحدا بناء على طلب السلطة التنفيذية بتكليفه النظم في المصروفات على حساب العهد للحساب الختامي لكل الوزارات والجهات الحكومية للسنة المالية (2016-2017) والنحوق من مدى وجود تجاوزات في هذا الخصوص من عدمه

«البلدية»: إزالة 9 تعديات على أملاك الدولة ورفع 464 إعلاناً مخالفاً



البلدية تواصل حملاتها لازالة التعديات

أوضحت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام فريق الطوارئ برفع بلدية محافظة حولي بجولة ميدانية على الإعلانات العشوائية والتعديات على أملاك الدولة في عموم المحافظة مشيرة إلى تحرير 9 مخالفات للألحاحات والإعلانات وإزالة 464 إعلاناً مخالفاً.

وفي هذا السياق أشارت الإدارة إلى أن الحملة التي قام بها المختشون